دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الجزائر: عرض وتقييم

د. حليمة شابي*

الملخص:

يهدف هذا المقال الى محاولة دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث يعتبر قرار الاستثمار من بين أصعب القرارات التي تواجه أصحاب المشروعات خاصة مع التغيرات والتطورات السريعة التي يعرفها العالم اليوم في ظل اقتصاد معولم، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل المخاطرة الذي يواجه المستثمر في ظل ظروف عدم التأكد مما يجعل من الضروري القيام بعملية تقييم المشاريع حتى تصبح الدراسة أقرب الى الواقع.

الكلمات المفتاحية: استثمار، فرص استثمارية، تقييم، مشروع، دراسات الجدوى الاقتصادية.

Feasibility Study of Investment Projects in Algeria: Presentation and Evaluation

Abstract:

The broad objective of this paper is to investigate the feasibility of projects' investment in general terms and specifically in Algeria, since the investment decision is one of the most difficult decisions facing entrepreneurs especially with the fast changes and rapid development known in the economic globalization; with risk factor consideration facing the investor in an uncertainty conditions, which makes the projects evaluation necessary for the study to become closer to reality.

Keywords: Investment, investment opportunity, project, evaluation , feasibility studies

المقدمـــة:

اذا كانت دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية في الدول المتقدمة حظيت بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات الاقتصادية وتمكنت من تجاوز الكثير من الصعوبات في مجال اتخاذ القرار الاستثماري وتخطت الكثير من المخاطر التي تواجه

* أستاذة محاضرة قسم – ب – جامعة باجي مختار – عنابة .

تلك العملية، مما جعل هذا الأخيرة تتطور بشكل سريع وملموس في شتى مجالات الاستثمار فان مثيلاتها في الدول النامية ومنها الجزائر مازال مرتبطا بالعديد من النقائص والمشاكل التي تحول دون تأصيل الجانب النظري لعملية التقييم بما يتوافق والواقع العملي.

ان اتخاذ أي قرار استثماري لتنفيذ مشروع ما لا بد أن يخضع لمجموعة من التحليلات والتقديرات والتي ينتج عنها اثار مباشرة على المستثمر وعلى المجتمع المحيط به. وفي هذا الإطار نتساءل عن المقصود بالمشروع الاستثماري في دراسات الجدوى وكذا طبيعة هذه الدراسات التي تؤدي إلى قرار استثماري رشيد.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ابراز اشكالية موضوع بحثنا والمتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن لدراسات الجدوى الاقتصادية توضيح فرص الأعمال لحاملي المشاريع الاستثمارية؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية الى أربعة محاور هي على النحو التالي:

طبيعة المشروع الاستثماري، طبيعة دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية، المراحل التحليلية لدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية وأخيرا واقع، صعوبات دراسات الجدوى في الجزائر.

أهداف الدراسة: يتمحور هدف هذا البحث في:

- ✦ توضيح دور وأهمية المشاريع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية للبلد.
- ✦ محاولة تأصيل الجانب المنهجي لعملية التقييم بما يتوافق ومتطلبات المشروع الاستثماري المقترح.

البحث في مختلف الجهود والاستراتيجيات المرصدة على مختلف المستويات لدعم السوق للبلد.

فرضيات الدراسة: تتبلور لدينا الفرضيات التالية:

- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية تخدم عدة أطراف بدءا بالمستثمر الفرد أو المؤسسة القائمة، جهة التمويل، الدولة، المجتمع وذلك من خلال الإطار العام لهذه الدراسات.

- يمكن الاعتماد على المشاريع الا ستثمارية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها في الجزائر تعاني من صعوبات في تحقيق نشاطها رغم وجود الامكانات اللازمة.

دوافع الدراسة: كان وراء هذا البحث عدة اسباب أهمها:

1- محاو لة ا لربط بين التطبيـ قات النظر ية والا شكالات العمل ية لعمل يات دراسات الجدوى.

2- حاجة حاملي المشاريع الاستثمارية في الجزائر الى معرفة واقع مناخ الأعمال في كل قطاع.

3- ضرورة الاهتمام بجانب التأصيل النظري نظرا لأهمية هذه الدراسات بما يتوافق مع عمليات اتخاذ القرار الاستثماري.

حدود الدراسة:

اقتصر البحث على عرض وتقييم لدراسات جدوى المشاريع الا ستثمارية في أهم الاقطار العربية" الجزائر"، وحدد الصعوبات التي تواجه حملة الأعمال والمستثمرين، والتي بدورها تكشف عن الحا لة الحقيقية لهذه المشاريع وفقا لاختلاف المناطق وتعدد القطاعات الاقتصادية والخدمية.

أولا: طبيعة المشروع الاستثماري.

1- مفهوم المشروع الاستثماري:

يرى البعض أنه يمكن تعريف المشروع الا ستثماري على أنه اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر لتستخدم في خلق طاقة إنتاجية، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا[1]

والمشروع كمصطلح يعني فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني احتمال الأ خذ بها أو رفضها على الإطلاق، أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها.

ويرى البعض أن المشروع الا ستثماري هو " كل تنظيم له كيان مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عنا صر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع أو الخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"[1].

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: " نشاط بشري منظم يهدف إلى إنجاز هدف معين في فترة زمنية محددة (بدايتها ونهايتها محددة) وباستخدام موارد متنوعة من

العاملين والمستلزمات الفنية والطاقة والموارد الأولية والموارد المالية أو أية بيانات أو معلومات لازمة لعملية الإنجاز"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن المشروع الاستثماري هو مجموعة متكاملة من النشاطات والعمليات التي تقوم باستهلاك موارد محدودة (أموال، يد عاملة...).

وعادة ينتظر من هذه العمليات عوائد بصفة أساسية متنوعة بمزايا نقدية (ناتجة عن مشاريع صناعية) أو مزايا غير نقدية (ناتجة عن مشاريع اجتماعية، مشاريع البنى التحتية)[3]

2- تصنيفات المشاريع الاستثمارية وأهدافها:

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب معيارين هما: حسب **معيار الهدف وحسب معيار النشاط.**

2-1 تصنيفات المشاريع:

2-1-1التصنيف حسب هدف المشروع: يمكن أن نميز حسب هذا المعيار مجموعة من المشروعات الاستثمارية تتمثل خاصة في المشروعات الجديدة (إنتاج منتوج جديد)، مشروعات التجديد والتحديث، مشروعات الخدمات الاجتماعية والمشروعات التوسعية.

أ-المشاريع الجديدة (إنتاج منتوج جديد): يهدف هذا النوع إلى بعث منتوج جديد لا يوجد في السوق لذا فإن أهم خاصية ترتبط بمثل هذا النوع هي المخاطرة لعدم توفر البيانات اللازمة والكافية لتقييمه وعدم توفر هذه البيانات راجع لعدم وجود دراسات سابقة تخص هذا المنتوج الجديد لذا وجب على المستثمر في هذه الحالة أن يقوم بدراسات جدوى معمقة في جميع الميادين خاصة فيما يتعلق بدراسة السوق وكذا تحديد الطاقة الإنتاجية ومدى تأقلم هذه الطاقة مع مدة حياة المنتج.

ب- المشاريع الاستثمارية من أجل التجديد و التحديث: يهدف هذا النوع إلى تجديد التكنولوجيا المستخدمة تماشيا مع التطورات الحاصلة و هذا من أجل تحسين نوعية المنتوج و إمكانية تخفيض التكاليف المتعلقة بالآلات القديمة (الصيانة، العطل،...). وبالتالي تخفيض تكلفة المنتج.

ج- المشاريع التوسعية: هذا النوع يركز على نقطتين أساسيتين **الأولى** هي التوسع بإقامة فروع جديدة للمؤسسة القائمة والبحث عن أسواق جديدة وبالتالي توسيع السوق المستقبلي للمؤسسة **والثانية** هي إحداث تجديدات في الآلات من أجل الرفع في الطاقة الإنتاجية للمشروع وبالتالي زيادة في المبيعات. فالهدف الرئيسي من هذا

النوع من المشاريع هو التغيير في الطلب على المنتوج من خلال التغيير في عملية الإنتاج.

د-مشاريع استثمارية، اجتماعية وخدماتية: عادة تختص الدولة بإقامة مثل هذه المشاريع وهي تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة المصلحة العامة وتمس هذه المشاريع أهم القطاعات الاستراتيجية التي تؤثر على مستوى معيشة الأفراد كقطاع التعليم، الصحة، البنى التحتية والبيئة.

ه-مشاريع استثمارية من أجل الترقية والإشهار: يهدف هذا النوع إلى تحسين صورة المؤسسة داخل وخارج الوطن من أجل إعادة بعث الثقة في منتوجاتها.

2-1-2 التصنيف حسب طبيعة نشاط المشروع: حسب هذا المعيار يمكن أن نصنف المشاريع الاستثمارية إلى: استثمارات صناعية، تجارية صناعية، استثمارات مالية، استثمارات معنوية.

- الاستثمارات الصناعية والتجارية والزراعية: تكون هذه الاستثمارات في شكل أصول مادية وتختلف باختلاف أنواع المنتجات ومدة حياة المشروع.

- الاستثمارات المالية: تكون هذه الاستثمارات في شكل أصول مالية (أسهم وسندات...) متوسطة وطويلة الأجل.

- الاستثمارات المعنوية: تكون في شكل أصول معنوية كبراءات الاختراع.

ومهما كان نوع وتصنيف المشروع الاستثماري فإننا لو نظرنا إلى الجهة التي تتولى هذا المشروع نجده ينتمي إما للقطاع العام (الدولة) وإما للقطاع الخاص (المستثمر الفرد) حتى وإن كان تنفيذ بعض المشاريع يتم من خلال إشراك القطاعين العام والخاص ولذا نجد أن أهداف المشاريع الاستثمارية تختلف باختلاف القطاع الذي ينتمي له المشروع[4].

2-2 أهدافها: يمكن تقسيم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف هي:

أ-أهداف المشاريع الاستثمارية الخاصة:

✓ تحقيق أقصى ربح ممكن، والمقصود بالربح هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، هذا وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشاريع في وقتنا الحاضر تخطط للربح على المدى البعيد والطويل.

✓ تعظيم الإيرادات والاحتفاظ بسمعة جيدة وتحصيل مركز تنافس مناسب في السوق والاحتفاظ بسيولة مناسبة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وتعظيم الصادرات وكسب السوق الداخلي والخارجي والاستمرار والبقاء والنمو. وقد تسعى

هذه المشاريع إلى تحقيق أهداف اجتماعية متمثلة من منطلق مسؤوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد الذي يعمل فيه والمجتمع الذي تتعامل معه.

ب-أهداف المشاريع الاستثمارية العامة:

تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد والمصلحة العامة للمجتمع، بالإضافة إلى أهداف أخرى في مقدمتها هدف تحقيق الربح وذلك حتى تضمن الاستمرار والبقاء والنمو. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.

ومن هذا يمكن القول أن الأوزان النسبية لمعايير الربحية الاقتصادية أو التجارية تغلب على جدوى وتقييم المشروعات الخاصة والأوزان النسبية لمعايير الربحية الاجتماعية تغلب على جدوى المشروعات العامة، مع الاتفاق على ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تشغيل كلا النوعين من المشاريع [(5)].

3- دورة حياة المشروع الاستثماري: تتضمن دورة المشروع الاستثماري عدد من المراحل المتتابعة والمتداخلة، وتتضمن كل منها سلسلة من العمليات الفرعية، وتنقسم دورة المشروع إلى ثلاث مراحل:

مرحلة ما قبل الاستثمار (دراسات الجدوى)، مرحلة تنفيذ المشروع (القيام بالاستثمار) ومرحلة تشغيل المشروع.

وفي هذا الإطار لا بد أن يسبق هذه المراحل التحديد الواضح للأهداف المرغوب تحقيقها فتحديد الهدف يمثل نقطة البداية في التفكير في المشروع، فقد ينصرف الهدف إلى إنشاء الاستثمار في مجال معين ومحدد أو تصنيع سلعة جديدة، أو استخدام مواد خام جديدة.

وهناك ارتباط بين الثلاث مراحل من مراحل تطور المشروع الاستثماري فمرحلة ما قبل الاستثمار على سبيل المثال تتضمن عدة أنشطة متوازية ومتداخلة أحيانا مع المرحلة الثانية لها حيث يتضح أنها تتضمن دراسة الفرص والأفكار الاستثمارية وهذه العملية ترتبط بالعملية الثالثة – مرحلة التشغيل-حيث قد يكون مصدر الأفكار الجديدة المتعلقة بالسلع أو إحلال تكنولوجيا جديدة من مشروع قائم فعلا يحتاجها لتحقيق كفاءة في التشغيل لهذا النوع من الاستثمار القائم.

كما أن هناك تداخل بين مرحلة ما قبل الاستثمار ومرحلة التنفيذ، يتمثل في تحرير الصلاحية الذي يتم أثناء إعداد وإجراء مفاوضات مع مؤسسات التمويل والموردين، ومن ثم التوصل من خلال دراسة الفرص إلى مؤشرات مطمئنة

لجدوى مشروع ما، ومنه يبدأ الترويج للاستثمار بالتزامن مع مرحلة تقديم التقرير لجدول المشروع(6).

بعد أن تعرفنا على ماهية المشروع الاستثماري وأهم عناصره سنحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم التي رافقت دراسات الجدوى منذ اعتبارها كمرحلة أساسية من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري.

ثانيا: طبيعة دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية.

1- مفهوم دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، خصائصها وأهميتها:

1-1 مفهوم دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف التي حظيت بها دراسات الجدوى وتقييم المشروعات.

التعريف الأول: "هي منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب والأدوات والاختبارات والأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين واختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر خاصة أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي".

يتضح من هذا التعريف أن:

- دراسات الجدوى هي دراسات منهجية مبنية على أسس علمية بعيدة على العشوائية.
- دراسات الجدوى تسمح بتحديد صلاحية المشروع من عدمه.
- دراسات الجدوى تسعى إلى اختيار المشاريع التي تحقق أكبر العوائد وتعود بالمنفعة على المستثمر الخاص وعلى الاقتصاد القومي.

إلا أن التعريف تجاهل ذكر طبيعة هذه الأساليب العلمية وهذه الاختبارات والمتمثلة في الدراسات القانونية، التسويقية، المالية، الاجتماعية، الفنية ....

التعريف الثاني: تتمثل دراسات الجدوى في: " تلك المجموعة من الدراسات التي تسعى إلى تحديد مدى صلاحية مشروع استثماري ما أو مجموعة من المشاريع الاستثمارية من عدة جوانب تسويقية، فنية، مالية، تمويلية، اقتصادية، واجتماعية تمهيداً لاختبار المشاريع التي تحقق أعلى منفعة صافية ممكنة".

يتضح من هذا التعريف أن:

- أن دراسات الجدوى تستند إلى أبحاث وافية تخص الجوانب (التسويقية، الفنية، الاقتصادية والاجتماعية، المالية).

- أنها تسعى لاختيار أفضل بديل استثماري.

ما يؤخذ على هذا التعريف أنه أغفل عبارة عدم قبول المشروع أو القرار الاستثماري وبالتالي التخلي عنه في حالة ما إذا كانت الدراسات غير مواتية.

التعريف الثالث:" هي عبارة عن سلسلة الأنشطة والمراحل المتتابعة والمكونة من عدد من الدراساتٍ والبيانات التي تقتضي في التحليلٍ النهائي بإقرار إنشاء مشروع معين من عدمه سواءً كان هذا المشروع جديد أو توسعًا في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر".

يتضح من هذا التعريف ما يلي:

- أن دراسات الجدوى عبارة عن حلقات متصلة فيما بينها تهدف في الأخير إلى اقرار المشروع من عدمه.
- أن دراسات الجدوى تستهدف ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية حيث نجد دراسات جدوى لمشاريع جديدة، دراسات جدوى لمشاريع توسعية، دراسات جدوى لمشاريع الإحلال.

إلا أننا نلاحظ أن التعريف كذلك لم يبين بوضوح تلك المراحل المتتابعة التي تعتمد عليها دراسات الجدوى.

على ضوء هذه التعاريف بإمكاننا صياغة المفهوم التالي حول دراسة جدوى المشروعات.

هي تلك السلسلة المترابطة والمتكاملة من الأساليب العلمية التي تطبق على الفرص الاستثمارية منذ بحثها كفكرة إلى حين الوصول إلى القرار النهائي بقبول أو رفض أو إعادة تشكيل تلك الفرصة وعلى هذا النحو تتطلب دراسات الجدوى أنواعا مختلفة من الاختبارات والدراسات حول الجوانب: (القانونية، البيئية، التسويقية، الفنية، التمويلية، الماليةٍ والاجتماعية) يقوم بها فريق من المختصين في المجالين الأكاديمي والعلمي سواءً داخل المؤسسة إذا كانت قائمة أو بالاستعانة بمكاتب الدراسات الاستثمارية المتخصصة في هذا المجال.

2-1 خصائصها:

أ-التعامل مع المستقبل: حيث نعني بدراسات الجدوى مدى إمكانية تنفيذ فكرة استثمارية وإقرارها الآن ليمتد عمرها الافتراضي لتغطية سنوات طويلة مقبلة، الأمر الذي يؤكد بالضرورة أن كل نتائج مراحلها تمثل تقديرات محتملة تحمل في طياتها احتمالات مطابقة للواقع أو الانحراف عنه الأمر الذي يلزمنا إلى مراعاة الدقة في هذه التقديرات خاصة في ظل درجة من درجات ظروف عدم التأكد.

ب-ارتفاع التكلفة: حيث تتزايد التكلفة المالية التي يتحملها المستثمرون مقابل إعداد الدراسة وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى دراسات أكثر تفصيل من طرف مجموعة من الخبراء والمختصين وعليه غالباً ما تكون هناك دراسات استكشافية أو تمهيدية الغرض منها الحكم المبدئي على قبول أو رفض المشروع محل الدراسة وبالتالي التقليل من التكاليف.

ج-الأهمية القصوى لعنصر الزمن: والذي نقصد به الفاصل الزمني بين نهاية إعداد الجدوى وموافقة الجهات المسؤولة عليها وبين فترة بداية التنفيذ الفعلي للمشروع حيث أن طول هذه الفترة قد يعود بالسلب على المشروع نظراً للتغيرات السريعة التي قد تحدث في الواقع العملي في هذه الفترة.

د-ترابط المراحل: أي أن قرار استكمال **أي** مرحلة لاحقة من عدمه يبنى على نتائج المرحلة التي سبقتها فنتائج كل مرحلة هي مدخلات مباشرة للمرحلة التالية لها مما يجعلنا نؤكد على أهمية تتابع مراحلها بترتيب محدد غير قابل لاختلاف وجهات النظر.

هـ-المرونة: والتي نقصد بها عدم الالتزام المطلق في إعطاء نفس الأهمية لمختلف مراحل دراسة الجدوى هذا يعني أنه قد نولي اهتماما متزايداً لدراسة على أخرى مثلا قد تستحوذ الدراسة التسويقية على النصيب الأكبر من الاهتمام وقد يكون استحواذ الدراسة الفنية على النصيب الأكبر من الاهتمام في حالات أخرى ونفس الشيء بالنسبة للدراسة المالية والاجتماعية للمشروع المقترح[7].

2-1 أهمية دراسات جدوى المشاريع الاستثمارية:

- ✓ المساعدة في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية؛
- ✓ توضح العوائد المتوقعة مقارنة بالتكاليف المتوقعة من الاستثمار طوال عمر المشروع الافتراضي؛
- ✓ التفكير في طرق وبدائل مختلفة، ومقارنة المشاريع وتبني الأمثل من حيث طاقة الإنتاج والوسائل التقنية ونوعية العمالة؛
- ✓ تشمل الدراسة التعرف على مقدرة المشروع على تحمل نتائج أي متغيرات أو تقلبات في الافتراضات (اختبار الحساسية)؛
- ✓ تساعد دراسة الجدوى على التعرف على المتغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال عمر المشروع الافتراضي؛

تجعل دراسة الجدوى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الأبعاد وتأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي يمكن أن تؤثر على أداء المشروع، مما يجعل حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد[8].

2- تصنيفات دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية، والمجالات التطبيقية لها:

2-1-تصنيفات دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية: تتنوع التصنيفات وفقًا لاختلاف طبيعة المعيار الذي يتم من خلاله النظر إليها، ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

أ-التصنيف الوظيفي: وذلك وفقًا لاختلاف طبيعة ونوعية الدراسة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب فنية وهندسية تسمى بدراسة الجدوى الفنية والهندسية، وإذا كانت تتعلق بجوانب تسويقية تسمى بدراسة الجدوى التسويقية، أما إذا كانت الدراسة تتعلق بجوانب مالية تسمى بدراسة الجدوى المالية ... إلخ، وهكذا.

ب-التصنيف النفعي: وذلك وفقا لاختلاف طبيعة المنفعة المستمدة منها. فإذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر ملاكها أو المستثمر الخاص الذي يهدف إلى تحقيق أقصى حجم من الأرباح الخاصة تسمى بدراسة الجدوى الخاصة. أما إذا كانت دراسة الجدوى تهتم بتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر المجتمع ككل والذي يهدف على تحقيق أقصى حجم من الربحية القومية تسمى بدراسة الجدوى القومية.

ج-التصنيف التحليلي: والذي يميز بين دراسة جدوى المشاريع وفقًا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية للفكرة الاستثمارية التي تطرأ على ذهن المستثمر والتي تمثل النواة الأساسية سلسلة من التحليلات الوصفية والكمية التي تنشأ عنها اتخاذ قرار بتنفيذ فرصة استثمارية معينة.

ودراسة الجدوى التفصيلية التي تكون امتدادا لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الاستثمارية التي اجتازت دراسة الجدوى المبدئية حيث تشمل العديد من الدراسات التفصيلية متنوعة الاتجاهات بعضها يتعلق بالجوانب التسويقية وأخرى بالجوانب الفنية، المالية ... إلخ[9]

2-2-المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى: يمكن إلقاء الضوء على أربعة مجالات رئيسية هي:

أ-دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية الجديدة:

هذا المجال هو أكثر المجالات التطبيقية انتشارا وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد.

ب-دراسات الجدوى للتوسعات في المشاريع القائمة:

وتسمى بالتوسعات الاستثمارية حيث مجال التطبيق هنا دراسة الجدوى تكون أمام حالة المشروع القائم بالفعل ويعمل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري فيه من خلال إقامة مصنع تابع أو إضافة خط إنتاج جديد إضافي للمنتجات القائمة أو إضافة فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة أو من خلال السعي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم.

ج-دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:

تتم هذه الدراسات عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وهذا القرار من القرارات الاستراتيجية التي يجب دراسة جدواها بعناية ودقة.

د-دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي: نظراً لدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وتزايد التنافسية التي ستدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير، ازدادت رغبة القائمين على إدارة المشروعات إلى الأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في مختلف العمليات[10].

ثالثا: المراحل التحليلية لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية.

1-دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية):

هي مجموعة من الخطوات تختص بالدراسة والتحليل وجمع البيانات والمعلومات وتبلور في النهاية في شكل مستند أو دليل يساعد في اتخاذ قرار القيام بالدراسات التفصيلية لجدوى المشروع الاستثماري المقترح أم التوقف وعدم الاستمرار وإلغاء فكرة المشروع ومنه هي دراسة استكشافية للأفكار الاستثمارية[11].

1-1-مصادر اكتشاف الفرص الاستثمارية: إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية.

الداخلية منها: تنبع من داخل المشاريع القائمة وتكتشفها بغرض تحقيق بعض الوفورات الاقتصادية، وتحسين وسائل الإنتاج، أو الحصول على تكنولوجيا جديدة لتحقيق بعض الوفورات وإضافة منتجات جديدة تلاءم التغيرات في أذواق المستهلكين.

الخارجية منها: تنبع بالاعتماد على آراء بعض المستهلكين والعملاء أو من خلال الاعتماد على نتائج بعض الدراسات والبحوث التسويقية، واستطلاع دليل الأفكار

الجديدة المنشورة التي تصدرها الحكومة أو بعض الهيئات التي تهتم بدراسة الفرص الاستثمارية الجديدة وكذلك من خلال دراسة خطة التنمية التي تعطي فكرة عن المجالات التي تحتاج إلى إقامة مشروعات جديدة وربما المناطق التي يفضل إقامة هذه المشروعات فيها.

2-1-التصفية المبدئية للفرص الاستثمارية:

تهدف هذه الخطة إلى تصفية واستبعاد عدد آخر من مقترحات المشاريع البديلة التي تم بلورتها والتي لها فرص نجاح محدودة وذلك في ضوء الاعتماد على مجموعة من أسس الاختيار والتمييز فيها بين البدائل الرئيسية لأفكار الاستثمار ومن بين أهم الأسئلة المتعلقة بمدى تحقيق الفكرة لأهداف المشروع ما يلي:

- ما مدى مخالفة أو اتفاق المشروع المقترح للمنظم أو القوانين السائدة في الدولة؟
- هل تكفي الموارد المالية المتاحة لتغطية إنشاء وتشغيل المشروع؟
- هل هناك طلب على منتجات/خدمات المشروع؟ وما مدى قوة المنافسة في السوق؟ وماهي المناطق البيعية المحتملة؟
- ما مدى توافر عناصر الإنتاج؟ وهل هناك قيود على استيراد العمالة أو تكنولوجيا؟
- ما هو حجم التكاليف الإجمالية؟ وما مدى تناسبها وملاءمتها لرأس المال المخصص مبدئيًا للاستثمار في المشروع؟

فإذا كانت الفكرة الاستثمارية التي تم بلورتها في شكل مشروع مقترح إيجابية تقبل الفكرة (تستمر) أما إذا كان العكس صحيح (سلبية) تستبعد الفكرة (لا تستمر) وبالتالي نكون قد استبعدنا مبدئيا بعض أفكار المشاريع البديلة بهدف إمكانية الوصول إلى المشروع الواجب دراسة جدواه[12].

غير أنه بالرغم من عمل هذه التصفية قد تبقى فكرتين أو أكثر تكون إجابة التساؤلات السابقة لها بـ (تستمر) في هذه الحالة تخضع هذه الأخيرة لمرحلة أخرى من التصفية عن طريق ما يسمى "**بمصفوفة ترتيب أفكار المشاريع**" لاختيار واحدة من الأفكار المتبقية تتمثل هذه المصفوفة في جدول يحتوي على عدد من المعايير المبدئية التي تستخدم في تقييم الأفكار و يحتوي مدى التقييم لكل معيار على خمسة درجات تبدأ بالرقم "1" إذا كانت الفكرة تحقق أدنى مستوى أداء من وجهة نظر المعيار، و تنتهي بالرقم "5" إذا كانت الفكرة تحقق أعلى مستوى أداء. ويوضح الجدول رقم (01) نموذجًا لذلك.

الجدول رقم (01): مصفوفة ترتيب أفكار المشاريع.

	معايير التقييم الكلية	معايير التقييم الجزئية	أفكار المشروع			
			ف1	ف2	ف3	ف4
1	السوق	- مستوى الطلب المحلي.	2	3	2	5
		- إمكانية التصدير.	3	2	5	2
		- مدى توافر منافذ للتوزيع.	1	2	3	5
		- احتمالات الطلب في المستقبل.	2	3	4	4
2	التكاليف والربحية	- مدى تناسب التكاليف الاستثمارية مع الموارد المتاحة.	4	2	5	3
		- المعدلات الربحية للشركات المشابهة.	2	1	4	5
3	الجوانب الفنية	- مدى توفر المواد الخام.	1	2	5	4
		- مدى توفر الخبرات الإدارية.	5	4	4	5
		- مدى توفر الخبرات الفنية.	3	4	5	4
4	الجوانب الاجتماعية	- درجة تلوث البيئة.	1	1	1	1
		- درجة الاعتماد على العملة المحلية.	5	2	3	4
		- المنافع الجانبية للمشروع.	1	1	2	5
المجموع			30	28	43	47
الترتيب			3	4	2	1

المصدر: بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري – عنابة-مرجع سبق ذكره، ص19.

من الواضح بالجدول أن الفكرة رقم "4" هي ذات الترتيب الأول ومن ثم فإن المشروع المقابل لها هو المشروع الجدير بالاختيار لإجراء دراسة الجدوى المبدئية ثم التفصيلية.

فمبررات إعداد الدراسة التمهيدية للفرصة المختارة ترجع بصفة أساسية إلى ارتفاع التكاليف وزيادة الوقت والجهد الذي يرتبط بدراسة الجدوى التفصيلية. كما أنها لا تختلف عنها في هيكلها ولكن في تفصيل المعلومات وعمق التحليل في الثانية عن الأولى، لكن في بعض الحالات قد يكون هناك عمق في الدراسة القانونية وأحيانا البيئية في الدراسة التمهيدية بشكل أكبر من الدراسة التفصيلية وترجع ضرورة عمق التحليل القانوني والبيئي إلى ضرورة التأكد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع إلى التوقف الفوري عن القيام بمثل هذه الفكرة الاستثمارية[13].

3- دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع:

عبارة عن دراسات لاحقة لدراسات الجدوى الأولية، ولكنها أكثر تفصيلا ودقة وشمولية منها، وهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح، والتي على أساسها يستطيع المستثمر أن يتخذ قراره، إما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

ومكونات دراسة الجدوى التفصيلية هو حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة والتي يمكن حصرها في خمسة دراسات تفصيلية، الدراسة القانونية، الدراسة البيئية، الدراسة التسويقية، الدراسة الفنية والدراسة التمويلية والمالية.

❖ **دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع:** هناك علاقة بين دراسة الجدوى القانونية والبيئية للمشروع، التي تسعى فيما تسعى إليه من تحديد الشكل القانوني المناسب للمشروع، ودراسات الجدوى البيئية التي تبحث بمعناها الواسع المناخ الاستثماري التي سيعمل فيه المشروع.

♦ **دراسة الجدوى القانونية للمشروع:**

بحث جدوى الشكل القانوني للمشاريع الاستثمارية: هو محاولة الوصول إلى أفضل شكل قانوني يتلاءم مع طبيعة المشروع وحجمه ونوع النشاط الذي يمارسه وأخذ في الإعتبار القوانين المنظمة لبعض أنواع المشروعات في مجالات معينة المتمثلة أساسًا في: التشريع المالي والضريبي، تشريعات العمل والأجور والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروع(14).

وهو ما يؤدي في النهاية إلى اختيار المستثمر لشكل قانوني معين يمكنه من خلال الحصول على التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط واتخاذ الإجراءات المطلوبة لإنشاء وتنفيذ المشروع، من حيث تحديد الإطار وشكل العلاقات المتبادلة بينه وبين بعض الأطراف المعنية مثل المساهمين أو الشركاء في رأس المال مع المؤسسين أو الموردين أو العملاء بصفة عامة(15).

♦ **دراسة الجدوى البيئية للمشروع.**

حيث اهتمت معظم الدول بتقرير ضرورة إجراء تحليل للآثار البيئية في قوانينها، الأمر الذي ألزم القائمين بدراسات تقييم المشروعات إعداد بيان عن الأثر البيئي يقدم إلى السلطات المسؤولة لدراسة ومنح الترخيص من عدمه.

ويأخذ عامل البيئة في تقييم المشاريع جانبين أساسيين:

الأول: يتعلق بالعناصر البيئية المؤثرة في تقييم المشروع من حيث اختيار (الموقع، السوق، الطاقة الإنتاجية، المادة الأولية، التكنولوجيا والموارد المالية، ...) والتي تؤثر بالتالي على المشروع.

الثاني: يتعلق بالآثار المتوقعة التي تنجم عن تنفيذ المشروع المقترح على المنطقة المحيطة به وهذا الجانب يركز على الآثار الضارة للمشروع على البيئة الفنية والطبيعية والمادية وكذلك على صحة السكان والعمالة ومدى ما سيضيفه من منافع وآثار إيجابية، فأحداث المشروع تلوث البيئة سواء تلوث الهواء أو المياه بالإضافة إلى الإضرار بصحة العمال[16].

❖ **دراسة الجدوى التسويقية والفنية للمشروع:** هناك علاقة بين كل من دراسة الجدوى التسويقية ودراسة الجدوى الفنية، حيث أن النتائج المترتبة عن دراسات الجدوى التسويقية يتوقف عليها قرار البدء في دراسات الجدوى الفنية من عدمه فبناء عليها يتحدد حجم الإنتاج وحجم المشروع واختيار الموقع المناسب للمشروع وما يترتب على ذلك من تكاليف استثمارية وتكاليف تشغيل.

- **دراسة الجدوى التسويقية:**

نتعرض أولا إلى مفهوم التسويق حسب ما عرفته جمعية التسويق الأمريكية (AMA) *: " العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ وتسعير وترويج الأفكار أو السلع أو الخدمات اللازمة لإتمام عمليات التبادل والتي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات" [17]

يقصد بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع، مجموعة الاختبارات والتقديرات والأساليب والأسس التي تحدد ما إذا كان هناك طلب على منتجات المشروع خلال عمره الافتراضي أم لا، كما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو حجم السوق الكلي ومعدل نموه؟

2- ما هو حجم المبيعات التي يأمل المشروع في تحقيقه بعد تشغيله آخذا في الاعتبار المستهلكين المرتقبين، ورد فعل المنافسين الحاليين واحتمالات دخول منافسين جدد، ونمط التكاليف والأسعار المساندة والاتجاهات السابقة والمتوقعة؟ .

3- ما هي توقعات المشروع للمنافسة مع المشروعات الأخرى جغرافيا أو قطاعيا؟

4- ما هي الملامح الرئيسية للسياسات التسويقية للمشروع؟[18].

والتي من أهدافها:

- ✓ تقدير حجم الطلب المتوقع على نشاط المشروع، وتحديد الحجم الكلي للسوق المرتقب والشريحة التسويقية للمشروع؛
- ✓ تحديد هيكل ونوع السوق ودرجات المنافسة التي يمكن أن يتعرض لها المشروع؛
- ✓ تحديد نمط الأسعار واتجاهاتها في الماضي والحاضر والمستقبل وتخطيط الاستراتيجية السعرية؛
- ✓ تقدير وتوصيف العرض الحالي والمستقبلي ومن ثم تقدير الفجوة التسويقية بتحديد حصة المشروع في السوق؛
- ✓ التوصية بحجم الإنتاج الملائم طوال العمر الافتراضي للمشروع مع أخذ ردود فعل المستهلكين والمنافسة في الاعتبار[19].

فبحوث التسويق تبدأ قبل الإنتاج كي تمكن المشروع من إنتاج ما يمكن بيعه وليس العكس، وهذا ما يجعل لها أهمية كبرى والتي تتأكد عندما تكون مخرجات هذه الدراسة هي مدخلات للدراسة الفنية والمالية وهذا عندما تكون نتائجها بالنسبة للمشروع المقترح إيجابية.

دراسة الجدوى الفنية والهندسية:

يعتبر القيام بتحليل كافة الجوانب الفنية والهندسية مرحلة أساسية من مراحل دراسات جدوى المشروع حيث تحاول هذه الدراسة التحقق من إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية. فقد تولد العديد من الأفكار والفرص الاستثمارية المعينة تقوم بتقديم منتجات تشبع طلب حقيقيا في الأسواق ولكن يبقى عدد محدود من هذه الأفكار يمكن تنفيذه فنيا، فطرق الإنتاج المتاحة والأسلوب التكنولوجي المقترح استخدامه، وتوافر المواد الأولية وكافة مستلزمات التشغيل الأخرى...الخ تحدد ما إذا كان المشروع صالحا للتنفيذ من عدمه.

ومنه تنصرف دراسة الجدوى الفنية إلى تحديد الاحتياجات الفنية للمشروع الجديد اللازمة لإنشائه وتشغيله من أراضي ومباني، وتجهيزات، ومعدات، وآلات، ووسائل نقل، ومواد أولية، موارد بشرية، والتكنولوجيا، الملائمة، بالإضافة إلى التصميم الداخلي للمشروع، ثم ترجمة الجوانب الفنية والهندسية السابقة إلى تقديرات للتكاليف الاستثمارية والتشغيلية، حيث أن تقديرات الإيرادات المتوقعة من المشروع تعتمد بشكل أساسي على الدراسة التسويقية، بينما تقديرات التكاليف الاستثمارية تعتمد في جزء كبير على الدراسة الفنية التي ستكون مدخل من المدخلات الأساسية في دراسة الجدوى المالية وتحديد ربحية المشروع.

لكن عدم الدقة في إجراء هذه الدراسة سوف يترتب عليه آثار من الصعب تجنبها، مثل:

- إقامة مشروع بحجم لا يحقق الكفاءة الاقتصادية للإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الذي يقلل بدوره فرص المنافسة في السوق.
- إقامة مشروع لا يتوافر له مستلزمات النشاط أو في مجالات بها طاقات عاطلة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار(20).

دراسة الجدوى التمويلية والمالية للمشروع:

تهدف دراسات الجدوى المالية إلى إجراء عملية جدولة للنتائج التي يتم الحصول عليها من دراسات الجدوى الأخرى حتى يتسنى الوصول إلى إبراز النتائج المالية والاقتصادية والتكاليف التي يتحملها أصحاب المشروع في مقابل الحصول على تلك المنافع، مع تحديد الهيكل المالي الأمثل والذي يترتب عليه أقل تكلفة ممكنة. ولكي نغطي كامل الاحتياجات المالية للمشروع يجب في البداية معرفة مختلف تدفقاته النقدية مع الأخذ في الاعتبار كل المتغيرات التي تؤثر على قيم هذه التدفقات خلال العمر الافتراضي للمشروع.

كذلك يمكن توضيح العلاقة بين دراسات الجدوى التسويقية ودراسات الجدوى المالية، إذا كانت تسعى الأخيرة لتقدير وتحليل التدفقات النقدية الداخلة والإيرادات المتوقعة ومقارنتها بالتدفقات النقدية الخارجة والتكاليف المتوقعة، فإن نتائج دراسات الجدوى التسويقية توفر أهم بنود التدفقات الداخلة للمشروع خلال عمره الافتراضي.

رابعا: واقع، صعوبات دراسات الجدوى في الجزائر.

بالنسبة للجزائر كدولة بمختلف هياكلها وبعد الاستقلال سعت إلى الاهتمام بموضوع دراسات الجدوى وهو ما حاولت كتابة الدولة للتخطيط تجسيده في تلك الفترة بإصدارها لوثيقة حملت مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها خلال عملية تقييم المشاريع. لكن هذه الوثيقة لاقت بعض الانتقادات ما دفع بالجزائر حينها إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في هذه المجال، هذا من جهة ومن جهة أخرى خضعت لبعض المعايير التي فرضت عليها وعلى باقة دول العالم الثالث من طرف بعض الهيئات الدولية، فكانت النتيجة فشل اغلب المشاريع الاستثمارية التي اعتمدت على هذه الدراسات في تحقيق الأهداف المنتظرة. وسعيا منها في التخفيف من حدة التبعية للخارج في هذا المجال خاصة فيما يخص عمليات الانجاز تم النظر إلى مجموعة من الإجراءات لعل أهمها:

- تدعيم المؤسسات الوطنية بهيا كل فنية متخصصة في أعمال الهندسة والانجاز؛
- إنشاء مكاتب دراسات متخصصة على مستوى كل ولاية مع توجيه اهتمام خاص للولايات المحرومة؛
- تدعم كل ورشة كبيرة بهيكل فني لتنظيم أعمال الانجاز والمتابعة.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلى أن واقع التقييم يبقى يعاني من عدة مشاكل تتعلق أساسا ب:

- القصور في استيعاب مكونات التكاليف الاستثمارية وتقنيات تقديرها؛
- الاهتمام غير الكافي عند حساب حاجة المشروع الجديد لرأس المال العامل مما ينعكس على تشغيل هذا المشروع خاصة في حالات التأخر الزمني لتنفيذه؛
- مشكلة آجال الانجاز التي تعاني منها اغلب المشاريع الاستثمارية وما تخلفه من آثار سلبية على تخطيط وتقدير تكاليف المشروع؛
- عدم الاهتمام بتكلفة القروض والتمويل، فضلا عن غياب الحسابات بذلك في بعض الدراسات مما يتعذر معه على أصحاب المشاريع المقارنة بين البدائل التمويلية المتاحة؛
- استخدام معايير التقييم في حالة التأكد التام وهذا ما لا يتفق مع الواقع العملي، حيث انه من النادر جدا إن لم نقل من المستحيل أن تكون التدفقات الفعلية في حالة تنفيذ المشروع مطابقة تماما للتدفقات النقدية المتوقعة، فهناك بعض الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تؤثر على دقة التنبؤات وبالتالي إحداث خلل في المعلومات المتوقعة؛
- الضرائب وحوافز الاستثمار مثل الإعفاء من الضرائب أو تخفيضها أو دعم مستلزمات الإنتاج الداخلة في إنتاج المنتج النهائي وما لها من أثر على اقتصاديات تشغيل المشروع وتكاليفه الإجمالية[21].

كما تظهر عيوب الاختيار السيئ للموارد البشرية في الآتي:

- عدم توافر الخبرة في مديري المبيعات ومندوبي المبيعات يؤدي إلى سوء توقيت التسويق والبيع؛
- سوء توقيت تعيين الموظفين، وتوقيت تدريبهم ونوعية التدريب يؤدي إلى سوء استغلال الطاقة الإنتاجية خاصة أثناء سنوات التشغيل الأولى؛
- سوء اختيار عمال الصيانة يؤدي إلى قصور عمليات الصيانة وتوقف نشاط المشروع[22].

- القيود والأعباء التي تسببها قوانين وتشريعات الاستثمار: فقد تحرم بعض القوانين إقامة مشاريع معينة في مناطق معينة أو القيود التي تمنع المستثمر الخاص من الاستثمار في أنشطة معينة وخاصة الأنشطة الاستراتيجية مثل البترول أو شركات الطيران والملاحة التي تبقى حكرًا على القطاع العام.
- القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وعلى تشغيل العمالة الأجنبية؛
- القيود المفروضة على مشاركة الأجانب لمواطنين من أبناء الوطن في بعض الأنشطة الاستثمارية وقيود بيع العقارات للجنسيات الأجنبية؛
- بالإضافة إلى ذلك فالقوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار قد تضيف أعباء وتكاليف على المشروع مثل زيادة رسوم التشغيل للأراضي أو المباني وغيرها، وكذلك يمكن أن تضع اشتراطات معينة تضيف أعباء على المشروع مثل قانون حماية البيئة[23].

الخاتمة:

يتضح مما سبق **النتائج** التالية:

- أن تحليل أو تقييم أي مشروع يتضمن العديد من المراحل الأساسية المتتابعة والمتكاملة فيما بينها بحيث تتكون كل مرحلة من مجموعة من الأنشطة تتبلور في شكل دراسات تسمح في النهاية باتخاذ قرار قبول المشروع أو رفضه أو إعادة تشكيله لأن عملية صنع أو اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى تمر بالعديد من المراحل تحدد كل مرحلة طبقا لتلك المنهجية ما إذا كان سيتم الانتقال للمرحلة الموالية أم لا؛
- تعاني العديد من الدول النامية حاليا مشكلة فشل بعض المشاريع الاستثمارية المقامة سابقا والتي أصبحت تشكل عبئا وعائقا أمام النمو الاقتصادي فالكثير من هذه المشاريع الضخمة أقيمت دون وجود دراسات علمية دقيقة وهو ما نتج عنه تكاليف إضافية طول فترة النشاط الأمر الذي انعكس بالسلب على مردودية هذه المشاريع؛
- إن الجزائر كغيرها من هذه البلدان عانت هذه المظاهر السلبية والناتجة عن عدم إعطاء الأهمية الكافية لدراسات الجدوى المالية والاقتصادية لهذه المشاريع، سواء كانت عمومية أو خاصة وحتى إن أجريت هذه الدراسات يكون الهدف الرئيسي منها هو استكمال لملف طلب الموافقة على إقامة أي مشروع، خاصة إذا ارتبط الأمر بالقطاع الخاص.

كل هذه الظواهر السلبية عملت على طرح تساؤلات عديدة حول المشاريع الاستثمارية التي أقيمت سابقا، من حيث نوعيتها، تكاليفها، بالتالي مدى فعاليتها ومساهمتها في مسار التنمية الاقتصادية.

التوصيات: إن هذه المشاكل وغيرها أدت في الكثير من الأحيان إلى دراسات تطبيقية ضعيفة المستوى من الناحية الفنية وذات دلالات منخفضة من الناحية العملية. لذا يجب على كل مستثمر سواء في القطاع العام أو الخاص أن يأخذ في الاعتبار خلال قيامه بدراسات الجدوى كل المتغيرات المحيطة بالمشروع وان يعمل على:

- ✓ الاطلاع على التقنيات الحديثة لتقدير احتياجات المشروع والتجارب الخارجية المتقدمة بهذا المجال.
- ✓ ضرورة الاستعانة بخبرة الإحصائيين وأخصائي رياضيات الاستثمار لإجراء الحسابات المطلوبة بشكل يتيح للمستثمر معرفة تكاليف القرض وخدمة الدين ومعدلات الفائدة وغيرها من العوامل الأساسية المؤثرة على التكاليف التمويلية والتدفقات النقدية وتواريخ تحققها.
- ✓ الاهتمام أكثر بمشكلة آجال الانجاز إذ لا بد من تقدير تكاليف الانجاز عند الدراسة حسب مختلف الآجال الممكنة سريعة، عادية، بطيئة والأحسن أن يتم هذا التقدير بواسطة عروض حقيقية تترجم مختلف الآجال إلى قيم نقدية تسهل المقارنة ومعرفة ما تخفيه من ربح أو خسارة.
- ✓ الأخذ في الحسبان الفترة ما بين الدراسة والانطلاق في الانجاز، لاحتمال وجود بعض التغيرات التي قد تؤثر على النفقات النقدية للمشروع ولذا يجب الاهتمام بها بإجراء تحليلات الحساسية للمشروع المقترح.
- ✓ التركيز على ظروف المخاطرة وعدم التأكد خلال عملية التقييم والتي تجعل الدراسة أقرب إلى الواقع.
- ✓ ضرورة وضع مجموعة من المقاييس أو معايير التقييم الموحدة والتي يلتزم بتطبيقها مصممو المشروعات وأصحابها حتى نتمكن من المقارنة بين المشروعات على أسس متناسقة، حيث يمكن تحقيق هذا من خلال إعداد دليل يرافق نموذج طلب جدوى المشروع.
- ✓ لا ننسى التأكيد على أنه لا يجب أن ننظر للعملية الإنتاجية من الزاوية الكمية فقط بل أن الجانب النوعي يلعب دورا مهما في نجاح المشروع الاستثماري وما يؤكد ذلك ما وصلت له الدول المصنعة بفعل العناية الواسعة التي يحظى بها البحث العلمي والتكنولوجي والتقني، إلى تطوير النوعية في منتجاتها.

المراجع:

الكتب:

(01)- أحمد فوزي : أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، 2007.

(02)- تامر البكري : التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان – الأردن، 2006.

(03)- سعيد عبد العزيز عثمان : دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية –الإسكندرية-2002.

(04)- سليمان الموزي : دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005.

(05)- سمير محمد عبد العزيز : الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية، 2005.

(06)- سيد سالم عرفة : إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2009.

(07)- شكري رجب عشماوي وآخرون : معايير السلامة الاستثمارية ومشروعاتBOT، الإسكندرية، 2007.

(08)- ضرار العتيبي، نضال الحواري : إدارة المشروعات الإنمائية دراسة وتقرير الجدوى، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2007.

(09)- عبد المطلب عبد الحميد : دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

(10)- محمد فريد صحن : دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

(11)- مؤيد الفضل، محمود العبيدي : إدارة المشاريع منهج كمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراقة، عمان-الأردن، 2005.

(12)- يحي عبد الغني أبو الفتوح : أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، الإسكندرية، 2003.

(01)- KAMEL Hamdi : Analyse des projets et leur financement.

(01)- Abdellah BOUGHABA : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, Paris, 1998.

(01) - Mohammad Obeidat, Hami Al- Dmour : Principles of Marketing, First edition, Dar Wael, Oman – Jordan, 2005.

الرسائل الجامعية:

(01)-بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري-عنابة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار –عنابة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

الملتقيات:

(01)-زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17 و18 أفريل 2006.

الهوامش:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 19.

[2] مؤيد الفضل، محمود العبيدي: إدارة المشاريع منهج كمي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراقة، عمان-الأردن، 2005، ص 13.

[3] KAMEL Hamdi : Analyse des projets et leur financement, P9 (مع ترجمة و بتصرف).

[4]Abdellah BOUGHABA : Analyse et évaluation de projets, Berti édition, Paris, 1998, PP 8-10 (مع ترجمة و بتصرف).

[5] ضرار العتيبي، نضال الحواري: إدارة المشروعات الإنمائية دراسة وتقرير الجدوى، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2007، ص 119-120.

[6]المصدر: شكري رجب عشماوي وآخرون: معايير السلامة الاستثمارية ومشروعاتBOT، الإسكندرية، 2007، ص ص 3-7.

[7] بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري-عنابة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باجي مختار –عنابة-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 10-12.

[8]سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2009، ص ص 155-157.

[9]سعيد عبد العزيز عثمان: دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية –الإسكندرية-2002، ص ص 23-24.

[10] عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-34.

[11]أحمد فوزي: أسس دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي-الإسكندرية، 2007، ص 23.

[12]أحمد فوزي: المرجع السابق، ص 25.

[13] بن علي سمية: تحليل جدوى المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة لمشروع استثماري – عنابة-مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 81-82. [14]

[15] عبد المطلب عبد الحميد: دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره ص ص 92-99.

[16] زايري بلقاسم، بلحسن هواري: تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 570-571.

*AMA: The American Marketing Association.

[18]- Mohammad Obeidat, Hami Al- Dmour : Principles of Marketing, First edition, Dar Wael, Oman – Jordan, 2005, P9.(مع ترجمة وبتصرف)

[18]- محمد فريد صحن: دراسات جدوى المشروع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 75-76.

[19]- تامر البكري: التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان – الأردن، 2006، ص 66-67.

[20]- محمد فريد صحن: دراسة جدوى المشروع، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[21]- سمير محمد عبد العزيز: الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، الإسكندرية، 2005، ص ص96 -99.(بتصرف)

[22]- يحي عبد الغني أبو الفتوح: أسس وإجراءات دراسات جدوى المشروعات، الإسكندرية، 2003، ص ص 218 – 237. (بتصرف)

[23] -عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 82-86.(بتصرف).